

المفقات لا باعتبار ذلك بل باعتبار ان كان يخدم من خدمة الامثال لا بد
 ان يكون معتاداً واذ كان كذلك ينشأ الى ان يعرضه فينبغي ان يعطى الله العبد على
 يد الرحمن فخلص العظام من السوس الذي لا يلامه الطبع في الوقت اي في الحال وان كان غير متعلق بالمال
 فان امثال هذه العظام المواقفة للطبع غالباً ما ينقسمون الى قسمين فاحدهما ان يكون من المنعم في الدنيا او في الآخرة
 او لا ينبل الغرض اي يخلص مما يتعمق من قبل العزم وما اشبه ذلك من موقوفات الكدون في الوقت
 او من الموقوفات يحصل العزم وهذا العظام الاخر على يد الرحمن غير العظام الرخاين الذي لا يترجمه خصسه
 لشخصه النعمه في المال وتارة يعطى الله على يد الواسع فيم اي ينزل الخلاق عموماً كالتحفة والزرف
 او على يد الحكيم فينظر في الاصل والوقت اذ الحكيم لا يعمل الا بمقتضى الحكمة ولا ينظر
 الا في الصلح والوقت انما ينسب النعمه والوقت او على يد الواسع فينظر في النعمه ولا يكون
 مع الواسع ينسب المعطى له فينظر في ذلك وينسب او على يد الواسع فينظر في الواسع فينظر في الواسع وعنده
 بلا عوض من الموهوب له من شكر او عطا او حمد وشكر او غيره فكل النعمه لا جرم عود بنوعه لا انعم
 المنعم فانه من شكر الانعام يكون عبد المنعم لا عبد الرحمن من حيث هو وهو حوزان يكون مفتوح
 البكر الى قطع النعم المعطى له والعبث طيباً او على يد الحكيم فينظر في الموطر وما يشق اي ينظر في النعم
 ويجوز ان يكون من غير استحقاقه او يقبله اذ كان مستجيراً على عبد الله ومكبراً عليهم اذ الكبر
 يستعمل في العبد او على يد الغفار فينظر في العطا وما هو عليه كان على يد النسخ العقوبة فيستعمل
 عنها او على يد الحكيم فيستعمل في حق النسخ العقوبة فيستعمل في حق النسخ العقوبة فيستعمل في حق
 معناه ظاهر والشرط ان يكون نعمة لها ونبات ما ينظر لها كما قال مع اوله بيد الله سبحانه
 حسنت او باعطاء نوره ليشترط له ان لا يطلع عليه ما سوى الحقن او بالعفو عنها بعد اطلاقها
 او حفظ علمه فيستعمل في حق النسخ العقوبة فيستعمل في حق النسخ العقوبة فيستعمل في حق النسخ العقوبة
 على هذا غير متأكد كرمائها كما هذا النوع من العطا الاستماس والمعطى هو الله من غير ان يملك
 عنده من جزائه فما يرجع الا بقدر معلوم على يد من خاص بذلك الا في الموطر في هذه العون
 وغيرها هو الله لكن في حيز اسم خاص هو حوزان لما عنده ولله خذابن السموات والارض
 وهي انما انما المنفعة بكل ما كان او يكون الى يوم القيمة فما يرجع من العيب الى الشهادة الا
 بقدر معلوم وعلى يد من خاص يكون حوزان ذلك الا في الموطر فاعطى كل شيء خلقه
 على يد من خاص له واحواته الى كل شيء في الاشياء ما اقتضت عينه ان يكون خلقه لذلك
 بحسب انتم العمل واخواته كما لم يشق والحكم في الاصل ان كان هذا فغيره وذلك غيباً
 او هنا عاصياً وذلك مطابقاً كما لا يفرق له كان هذا اسماً او ذلك كلاً لان الحكم العكس

نعم على
كل قسم

لا يعطى

لا يعطى كل شيء الا بقصده عينه فيه انما الله وان كانت لاسما هي لاسما بما يكون
 عنها اي بما يصد وحصل منها من الآثار والافعال وما جاز عنها من شأنه وان كانت لاسما
 اصول تشابهه هي امثاله الاشباه وحضرات الاشياء وان كانت بحسب الشدة
 تشابهه لكن بحسب الامتياز والاصول تشابهه كشاف مظاهرها والاشياء والافعال
 الحقيقية مع عدم تناقض الامتياز الذي انوعها وقوله لا يملك احد الا من الاثر للوزن
 اي لا يملك كل شيء له خارجيه والكميات في تشابهه في مستند الامتياز منها هو حاصله
 من اجتماع رفايق الاشياء الصكاته بعضها مع بعض كلها داخل تحت حيطه تلك الامتيازات
 وهذا الاستدلال تنبيهه للطلاب لانه مستند في الحكم من مستند فيه الكشف الصريح
 التام وعلى الحقيقة في باب الحقيقة واحده ينزل جميع هذه النسخ والافعال التي تنسب
 عنها بالاشياء الالهية كاشية الاسماء منكمه ولكن على الحقيقة ما يملكه الا ذات واحد يعبر جميع
 هذه النسخ والافعال التي تنسب للذات مع كل منها وليس بالاشياء الالهية والحقيقة تعطي ان
 يكون لكل اسم يظهر في الاشياء حقيقة يمتد ذلك الاسم بها عن اسم الحق ولا حقيقة
 التي بها يتبرهن الاسم عنه لا ما يقع فيه الاشارة الى الحقيقة فينظر ان يكون لكل اسم حقيقة
 مميزة له عن غيره من الاسماء وليست تلك الحقيقة الاعين الصفة التي اعترفت من الذات وصارت اسماً
 فالاشياء من حيث تنسبها للذات الاعين والنسب والافعال التي تنسبها بالصفات اذا لم تكن
 فيها فلا تنسب بالاشياء والصفات على ما ذكره وباعتبار ان الاسم عبارة عن المجموع حصل الفرق وعلى
 التقديرين لا يكون المشترك اشياء فان الحيوان مشترك بين الانسان وغيره لانفال الحقيقة الانسان
 هو الحيوان بل من الناطق او ما حصل منها فان الناطق وان كان مفهوماً كماله النطق لكن ذلك الشيء
 الخارج هو كماله الظاهر في صورة الانسان فالناطق يخرج هو الانسان كما ان الاعطانات
 تتمم كل اعطاه على وزن فعله اي يتمم كل واحد من العطا بان يخرجها ويجوز ان يكون اعطاه على
 وان امثله كذلك قال خصصتها وان كانت العطا ما وصل الى احد منع الحيزان والكمالات
 وهو الذات الالهية من حيث الاسم الوهاب والكونية والمعطى وامثال ذلك معلوم هذه
 ما هي هذه الاشياء وبسبب ذلك يميز الاشياء شبه امتياز اشياء بعضها عن بعض ووجوهها الى
 حقيقة واحد ثم ينسب بها شيكاً من مواهبها ويخرج الى اصل واحد ثم ينسب ان سبب هذا
 الامتياز في العطا كما هو الامتياز في الاشياء من الاختلافات مستند على اختلاف عليها
 وذلك لان لكل اسم عطا مختص بمنزته وقابلية غيره في مطهره وان كان مستند ذلك في
 الالهية لاسما عما هي يتكسر واصلاً هذا هو الحق الذي جعل عليه اي جعل عليه وذلك لان

الاضافات

والاعطيات مستور
وتتم الامتياز

درجته

اصلاً
اصلاً
اصلاً